كلية المستقبل الجامعة

القسم : اللغة الانكليزية

المادة : ديمقراطية

المحاضرة الثانية

استاذة المادة د. رواء عباس

تاريخ الديمقراطية

إن الرأي السائد بين الباحثين أنه سبق النظام الملكي الوراثي في المدن السومرية الاولى نظام سياسي يقوم على أسس ديمقراطية ، واستناداً الى هذا الرأي فإن الشؤون العامة في كل مدينة كانت تدار من قبل مجلسين احدهما ضم المسنين من سكان المدينة في حين ضم الآخر الرجال القادرين على حمل السلاح أي الشباب ، وربما ضم بعض النساء أيضاً . وكان المجلسان يناقشان جميع القضايا العامة التي تهم سكان المدينة ، ولتسهيل مهمة أدارة المدينة فقد انتخب احدهم ليكون مسؤولاً أدارياً عن الشؤون الدينية والدنيوية ومنح صلاحيات محددة ، وفي حالات الطوارئ والظروف غير الاعتيادية كظروف الحرب والفيضان كان المجلسان يمنحان الرجل المنتخب جميع الصلاحيات لتمكينه من أدارة شؤون المدينة في تلك الظروف ، ويبدو أن الرجل المنتخب الذي سمي بالرجل العظيم " لوكَال " قد احتفظ بالصلاحيات الممنوحة له حتى بعد زوال الظروف الطارئة ، بل ذهب أبعد من ذلك فقلص من نفوذ المجلس وجعلهما تابعين له .

وهكذا أنتقل النظام الديمقراطي الى ملكي مجدداً غير ان بقايا وأثار النظام الديمقراطي ظلت موجودة في المدن العراقية القديمة حتى بعد سيادة النظام الملكي متمثلة بمجالس المدن التي كانت مختصة بالنظر في القضايا التي يحيلها اليها الملك او الحاكم . وهناك رأي آخر يقول إن الديمقراطية ظهرت في أول أمرها في اليونان وتحدث عنها وناقش فيها الفلاسفة الأغريق مثل أفلاطون وارسطو وقد طبقت في المدن اليونانية القديمة مثل أثينا ، وقد سميت بالديمقراطية القديمة او المباشرة ، كما عرفت الامبراطورية الرومانية في عهدها الجمهوري وبدايات العهد الملكي الديمقراطية وطبقتها عن طريق اللجان والمجالس الشعبية ، غير أن قيام حكم

القياصرة في روما قضى على كل تطبيق ديمقراطي واصبحت الديمقراطية شيئاً منسياً ولفترة زمنية طويلة حتى ظهر ذكرها مجدداً في القرن السادس عشر والسابع عشر الميلاديين في كتابات الفلاسفة (جان جاك روسو) وغيره ، الذين ركزوا على دور الشعب في ممارسة السلطة وانه هو صاحب السيادة ، وكان الغرض من ذلك محاربة استبداد الملوك والحكام في ذلك العهد .

وعند قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ م تبنى رجال الثورة المبادئ الديمقراطية واكدوا على سيادة الشعب وحقه بممارسة السلطة بالشكل الذي يراه ، وثبتوا أسسها ومرتكزاتها في دساتير الثورة واعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر عام ١٧٨٩م.

ومنذ ذلك الحين والديمقراطية تتطور وسيادة الشعوب تتأكد وتترسخ نظرياً في الدساتير والمواثيق ، وعملياً عن طريق ممارسة حق الانتخاب واختيار الحكم .

لقد عرف العرب في الجزيرة وفي العراق مبدأ اختيار الرئيس (الحاكم) ومبدأ الشورى سواء كان ذلك في ممالكهم أو اماراتهم او قبائلهم ، فقد كان رئيس القبيلة يختار من بين شيوخ القبيلة ممن بلغ سن الأربعين لمناقشة شؤون القبيلة الداخلية والخارجية وعقد المحالفات بين القبائل والصلح والحرب .

لقد أشار الجاحظ الى مواصفات الشخص المرشح لرئاسة القبيلة وفي مقدمتها السخاء والنجدة والصبر والحلم والحكمة والتواضع والبيان ... ويتم انتخابه بصورة ديمقراطية بالانتخاب الحر المباشر وعلانية ، وكان رئيس القبيلة يشكل مجلس الشورى لبحث شؤون الحرب والصلح او الرحيل .

<u>تطبيق الديمقراطية المباشرة في اثينا:</u> عند التمعن بفكرة الديمقراطية المباشرة التي كانت مطبقة في اثينا نجد انها لاتتفق مع

المبادئ الديمقراطية الحديثة التي عرفتها الشعوب المتقدمة. فهي قاصرة من حيث الأداة والأسلوب فالإنسان في اثينا ليس له دور في تلك الديمقراطية الا اذا كان من المواطنين (الذكور الأحرار) وهذا يعني ابعاد الأجانب الذين كانوا يشكلون طبقة كبيرة، وكذلك ابعاد طبقة العبيد والتي كان عدد افرادها يصل الى ثلث عدد سكان المدينة. الذين يقدر عددهم بثلثمائة الف نسمة. فضلاً عن حرمان النساء من الحقوق السياسية حتى وان كن من طبقة المواطنين، ولم يبقى الا عدد ضئيل له حق المشاركة في الحياة السياسية. ويتضح مما تقدم ان تلك الديمقراطية كانت ديمقراطية طبقية وهي اقرب الى الارستقراطية لإنها لا تقوم على مبدأ المساواة الذي يعد جوهر فكرة الديمقراطية، فالمساواة في اثينا كانت بين الأحرار فقط دون الناس الآخرين. اما بالنسبة لأسلوب تطبيقها فيبدو انه كان صورياً ، حيث لم تقم المؤسسة العليا (الجمعية) بواجباتها كما ينبغي ذلك لطبيعة تكوينها. حيث كانت تضم عدة الآف مما أدى الى اضعاف دورها، واصبحت مهمتها اعتماد القرارات التي تعد بالتفضيل من قبل المجلس، الا انها تصدر من الجمعية بأسم الشعب وبصيغة (قرر الشعب) ، وأحياناً باسم الشعب والمجلس (قرر الشعب والمجلس) و لا لجانب الصواب اذا قلنا ان صاحب القرار الفعلي كان مجلس الخمسمائه، والقادة العشرة الذين كانت لهم رئاسة الجيش والأسطول وكذلك الأشراف العام على الدفاع والسياسة الخارجية. اضافة الى ما تقدم كان اعتماد أسلوب القرعة في تولي الوظائف يفتقرون الى الكفاءة والخبرة. وهذا ما ينطبق على رجال السياسة والإدارة أيضاً حيث يرى افلاطون (ان الحكومة فن يتطلب مهارة فائقة وعلى ذلك يجب ان توكل الى اقلية مختارة). وكان سقراط من اكثر منتقدي النظام الديمقراطي الأثيني ومثار سخريته وتهكمه وكان يثور اذا

رأى ان تعيين الحكام والشيوخ يخضع للصدفة والأتفاق أو الظروف والملابسات، مما أثار سخط قومه فحكم عليه بعقوبة الأعدام. ولقد عد ذلك الحكم وصمة في جبين ديمقراطية اثينا ، كما انه من دلائل فشلها

ان النظام السياسي في مدينة اثينا الصورة الأفضل لتلك الديمقراطية، وكان النظام المذكور يقوم على المؤسسات الدستورية الآتية: ١-الجمعية العامة٢-مجلس الخمسمائة ٣- المحاكم